الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السنة: ثانية ماستر

المقياس: استراتيجيات النمو والتدويل

الفوج:

عنوان البحث:

الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

إعداد الطلبة:

1)

2)

3)

أستاذ(ة) المقياس:

*

السنة الجامعية: 2022/2021

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر، اشكاله وأهميته

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وافاقه

المطلب الاول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار وافاقه

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

SAHLA MAHLA
موقع ساهلة ماهلة
إعداد صفحة

مقدمة:

عرف الإستثمار الأجنبي المباشر اهتمام متزايد منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي و يعد من أهم القضايا التي تستحوذ على إهتمام رواد الأعمال , فالمستثمرين هم مصابيح المستقبل لما لهم من دور هام في دعم إقتصاديات الدول النامية و هذه الأخيرة تسعى لجذب هذا النوع من الإستثمارات و الذي يتميز عن باقي مصادر التمويل الأخرى بانه تمويل حقيقي و ليس مجرد سد لفجوة مالية حيث يؤدي مهما في زيادة التنمية الأقتصادية و التدفقات النقديةو التطور و تعزيز إقتصادها للحصول على العديد من الصلاحيات و تحقيق القوة الرأسمالية لتحقيق الرخاء الإقتصادي و الرفاهية الإجتماعية .

فالأستثمار الأجنبي المباشر موضوع جد مهم يجب طرحه بشكل مستفيض كي يعرف الجميع قيمته و السعي لجذب هذا النوع من

الإستثمار و باتالي فإن دراسة هذا الموضوع يعد من المشاريع المميزة للخروج من عنق الركود الإقتصادي التي تعاني منه مختلف بلدان العالم و البلد الذي يكثر مستثمر به هو بلد قوي لا مجال لغزوه اقتصاديا و اليوم سنتطرق ألى هذا الموضوع للألمام به و الوقوف على أهم نقاط الموجودة فيه و عليه نطرح الإشكالية التالية :

فيما تتمثل محددات الاستثمار الاجنبي المباشر؟

و تتبلور عليها مجموعة من الأسئلة الفرعية :

1. ما هو الإستثمار الأجنبي المباشر ؟ و ما هي أشكاله ؟
2. ما هي دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر؟
3. فيما تتمثل اتجاهات آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر ؟

SAHLA MAHLA
صفحة رسمي ساهلة ماهلة
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث فيما يلي :

1. التعرف على الإستثمار الأجنبي ألمباشر و أنواعه
2. محددات و النظريات المفسرة لاستثمار الأجنبي المباشر
3. اتجاهات الأستثمار الأجنبي المباشر و أفاقه

أهداف البحث :

خصصنا هذا البحث للتعريف بالإستثمار الأجنبي المباشر ، أشكاله ، محدداته ، النظريات المفسرة له و اتجاهات الاستثمار الاجنبي المباشر و افاقه .

SAHLA MAHLA
إعداد صفحة وموقع ساهلة ماهلة
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المبحث الاول: الاستثمار الاجنبي المباشر، اشكاله وأهميته

المطلب الاول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن مصطلح الإستثمار الأجنبي مصطلح حديث إلا أن مفهومه قديم يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر تحت تسمية "حركة رأس المال ، عرف بعدها بالإستثمار الدولي " ثم بالإستثمار الأجنبي منذ عام 1930[1]. أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع المتداولة بكثرة في الآونة الأخيرة و محل إهتمام العديد من الدول المتقدمة والمتخلفة معة وهذا نظرا للإمكانيات التي يوفرها ودوره الفعال و آثاره الإيجابية في إحداث التنمية في الدول المستقطبة له.

تعريف الإستثمار:

لغة: من الثمر وهو الزيادة و النمو، ويكون ذلك في الأموال سواء كانت في صورتها النقدية أو المالي أو التجارية، أو في صورها المختلفة كالعقارات و المنقولات[2]. فالإستثمار هو " التوظيف المنتج لرأ المال أو عبارة عن توجيه للأموال نحو إستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات إقتصادية .

يعرف كذلك أنه " إستخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها[3].

الأجنبي: هو مصطلح يطلق على الشخص الذي لا يتمتع بقانون الجنسية للموطن الذي يقيم في إقامة مؤقتة أو عادية، سواء كان هذا الشخص طبيعيا أو اعتباريا. غالبا ما يسمى وافدا[4].

المباشر: يقصد بالمباشر إستخدام المال مباشرة للغرض الذي قدم لأجله، وهو الزيادة والنمو وفق للأحكام والضوابط القانونية و الإقتصادية السارية في الدول المضيفة."[5].

---

[1] صالح زاد شكور، الإستثمار الأجنبي سهل استقطابه و تسوية منازعاته ، مصر: دار الكتب القانونية ، 2011، ص 17

[2] أزهار سعادوا ، " دور الإدارة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، لقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2005/2006، ص 6.

[3] كريمة فريدري ، الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الإنسانية والتجارية و علوم التسيير ، تخصص مالية دولية ، 2010 2011 ، ص 03.

[4] القاموس السياسي ، محمد عطية الله ، مصر: دار النهضة العربية، ط 3، 1968 ، ص 19.

[5] سعادوا ، مرجع سابق الذكر ، ص 06.

إصطلاحا: تتعدد التعاريف الإصطلاحية المقدمة للإستثمار الأجنبي المباشر فالبعض منها وضعه الإقتصاديين و البعض الآخر المنظمات الدولية . و تتمثل هذه التعاريف في :

- **تعريف عبد السلام أبو قحف:** " الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الإستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أوكل الإستثمارات في مشروع معين ، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الإستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة[1].

- **تعريف Karl P.Sauvant و Padma Mallampally** (مختصين في الشركات العابرة الحدود في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية CNUCED): الإستثمار الأجنبي المباشر هو الإستثمار المنجز في الخارج من قبل شركات عابرة للحدود أو متعددة الجنسيات للحصول على الأصو و إدارة أنشطة إنتاجية في الموقع "[2].

- **تعريف جيل برتان :** " الإستثمار الأجنبي المباشر يستلزم المسيطرة (الإشراف) على المشروع بحيث يأخذ خذا الإستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية ، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم[3].

تتفق هذه التعاريف على أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بمشروع إستثماري في دولة غير دولته الأم و تشرط مشاركة المستثمر في إدارة المشروع بصفة كلية أو متساوية أو جزئية .

- **تعريف صندوق النقد الدولي :** الإستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يتم الحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار إقتصادي، خلاف إقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع[4].

---

[1] عبد السلام أبو قحف ، الأشكال و السياسات المختلفة للإستثمارات الأجنبية ، مصر: مؤسسة شباب الجامعة ، 2003 ، ص 15.

[2] Karl P.Sauvant et Padma Mallampally, l'investissement direct étranger développement finances & developpements, 1999. P34.

[3] حنان شناق ، تاثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية "، مذكرة الماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسير فرع نقود و مالية ، 2008 - 2009، ص 11.

[4] عبد السلام أبوقحف ، إقتصاديات الإدارة و الإستثمار ، الإسكندرية : الدار الجامعية ,1993، ص 233-234.

- **تعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (oCDE)** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يترجم هدف كيان مقيم في إقتصاد ما للحصول على منفعة مستدامة في كيان مقيم في اقتصاد أخر، ويفرض مفهوم المنفعة المستدامة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ، و من جانب أخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة[1].

- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية :** الإستثمار الأجنبي المباشر هو " ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمر) أو شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار)[2].

يعرف الاستثمار الأجنبي الغير مباشر بالاستثمار في الأوارق المالية، وذلك من خلال امتلاك الأفراد والشركات والمصارف الأوارق مالية كألاسهم والسندات دون ممارسة ، أي نوع من أنواع السيطرة أو الرقابة على المشروع الاستثماري. وعادة يكون قصير الأجل بالقياس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون طويل الأجل[3].

ويشترط ألا يكون للأجانب حق إدارة المشروع أو اتخاذ القرارات أو الرقابة على تلك المشروعات المرتبطة باستثماراتها. في حين يكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم. وعلى ذلك فهو يختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أنه يقتصر الانتقال عادة على عنصر راس المال فقط.

المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يمكن إبراز أوجه الاختلاف بين أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من خلال الجدول الموالي:

---

[1] Organisation et développement économique, définition de référence de l'OCDE pour les 3 edition, eme, 3 internationaux, directs investissements www.ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/file/OECD-FDI-3RD-DITION.FR.pdf, p.8.

[2] محمد مسعود خليفة و خالد علي أحمد كاجيجي ، التمويل الخارجي المباشر: الإستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب و الطرد، مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2006، ص 4.

[3] الاستثمار الأجنبي الغير مباشر وتأثيره في الاقتصاد، مقال منشور على موقع Equite ، تاريخ النشر، 09 مايو 2018، على الرابط: https://www.equiti.com/ae-ar/newsroom/articles/foreign-indirect-investment/ ، تاريخ الاطلاع: 2021/11/27.

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين أوجه التشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

المعيار	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
التنفيذ	من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتستند قراراتها على اقتناص الفرص المتاحة وفق منظور استراتيجي وأخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار، وخاصة السياسية والاقتصادية في البلد المضيف	من خلال الأفراد والمؤسسات المستثمرة في البنوك أو وسطاء السوق، وهذا الاستثمار يذهب مباشرة إلى مستلميه من مصدري الأسهم أو بائعيها، وهكذا فإن طرق تشغيل المبالغ النقدية تلك قد تكون إنتاجية أو ربما غير إنتاجية، وتبقى الاعتبارات المالية أساس القيام بهذه الاستثمارات، ويبقى الضمان هو العامل الأهم، وخاصة نوعية الأوراق المالية ودرجة المخاطر.
قابلية التأثير	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل قابلية للتأثر والتقلب من تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.	تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر أكثر قابلية للتأثر والتقلب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
الملكية	امتلاك كلي أو جزئي للمشروع.	شراء أسهم أو سندات.
معيار المدة	الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل	الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار قصير الأجل.
نوعية الاستثمار	الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي.	الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو استثمار مالي.
الهدف	يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بناء علاقة طويلة الأجل.	يهدف الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى بناء علاقة قصيرة الأجل.
درجة تحمل الأرباح والخسائر	الاستثمار الأجنبي المباشر مسئول عن الأرباح والخسائر، والحق في إدارة المشروع.	المستثمر الأجنبي غير المباشر ليس له الحق في الإدارة، ولا يتحمل الخسائر التي تحدث في المشروع.

SAHLA MALA

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال يمكن تصنيفها إلى[1]:

1. الاستثمار من حيث الهدف: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات، والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية الاستثمار الباحث عن الأسواق الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء؛ الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية

2. **الاستثمار من حيث الملكية:** كما يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الأشكال الآتية:

1.2. الاستثمار المشترك: هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفين أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ويكون أحد أطرف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه.

2.2. الاستثمار المملوك كليا من طرف المستثمر الأجنبي: تعتبر مشروعات الاستثمار التي يملكها المستثمر الأجنبي بصفة كلية أكثر أشكال الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، وهو عبارة عن قيام هذه الأخيرة إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق في الدولة المضيفة وفي المقابل فإن الدول النامية تتردد كثيرا إزاء هذا الشكل و يعود ذلك إلى الخوف من التبعية الاقتصادية وما ينتج عنها من أثار سلبية على المستوى المحلي والعالمي، و الحذر من سيطرة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات على أسواق الدول المضيفة

3.2. مشروعات أو عمليات التجميع: تكون هذه المشروعات على شكل اتفاقية بين الطرف الوطني و الطرف الأجنبي، حيث يقوم هذا الأخير بتزويد الطرف الأول مكونات منتوج معين لتجميعها كي تصبح منتوجا نهائيا تام الصنع.

[1] بن مسعود عطاالله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 24، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 117.

4.2. المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابع لدولة ما و يتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمري، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية، و في داخل المنطقة الحرة يسمح بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة و يتم فيها تداول البضائع المحلية والخارجية وتجري عليها بعض العمليات الصناعية ولا تدفع رسوم جمركية على تلك البضائع إلا عند اجتيازها حدود المنطقة الحرة إلى داخل الدولة.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الشركات المتعددة الجنسيات: يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا التصنيف الأشكال الآتية[1]:

1.3. الاستثمار الأفقي: تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركة الأم، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج، والتحويل التكنولوجي والتمويل. وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات نفس المستوى من النمو

وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية:

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة؛

أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم: أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة، تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق المستهدفة

2.3. الاستثمار العمودي: في هذا النوع من الاستثمارات، يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل التجميع، وصناعة المكونات كمنتوج نهائي، أو يتخصص الفرع في عمليات التسويق

3.3. الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشراكة: تهدف الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من خلال تدويل عملياتها الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف المعاملات، والحد من المخاطر في مواجهة المنافسة الدولية العنيفة، وبالتالي تعمد إلى توزيع بعض من وظائفها التي كانت تسير مباشرة من الشركة الأم، فتقوم

[1] بن مسعود عطاالله، **مرجع سبق ذكره**، ص 118.

باتباع ما يعرف بالمقاولة من الباطن من خلال تكوين شبكة، أو بإقامة تحالف استراتيجي مع باقي الشركات العاملة في نفس النشاط للحصول على نصيبها من السوق المستهدف.

المطلب الثالث: اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى معظم الدول خاصة النامية منها لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق أهدافها خاصة تلك المتعلقة بالتنمية إذ تستعين بها نظرا لأهمية هذه الأخيرة و التي يمكن حصرها في:

- مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجية لتغطية عجز المدخرات المحلية في توفير الرأسمال الكافي للقيام بالاستثمارات و ضمان معدل مناسب للتنمية لذا يتم اللجوء للاستثمارات الأجنبية المباشرة للتعويض عن النقص في الموارد و تمويل جزء من برنامج التنمية مثل المدفوعات عن واردات المعدات و الآلات، الضرائب الجمركية و الجبائية[1].

- وسيلة ناجعة لإحداث تطور إقتصادي سريع لابد من إدخاله ضمن السياسات الإستراتيجية للتنمية في الدول السائرة في طريق النمو.

- يؤثر على الإستثمارات المحلية إذ وجوده يخلق التنوع و التعدد في الإنتاج كما يقدم طرق و وسائل و تجربة جديدة في الإنتاج و نوعية عالية من المنتجات مما يدفع المستثمرين المحليين لتطوير و تحديث منتجاتهم[2].

- لا تمثل فقط مصدر أو مورد رأسمالي بل يحمل في طياته الخبرة التكنولوجية و التسييرية و المعرفة الفنية و الممارسات التنظيمية و الإدارية لتحسين نوعية الإنتاج و العمل في الدول المضيفة و تكوين اليد العاملة المحلية.

[1] كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، بيروت: الدار الجامعية، ص 98.

[2] Claire Maingy, **les investissements directs étrangers dans les pays en développement: la diversité des impacts**, revue région et développement, 2004. p 76.

- يساهم في خلق فرص عمل إذ تعاني الدول النامية من قصور في إستخدام كل قدراتها البشرية مما يؤدي لإرتفاع معدلات البطالة و الإستثمار الأجنبي و من خلال تلبية إحتياجاته من اليد العاملة سيخلق فرص عمل لأولئك العاطلين و سيساهم في تحسين مهاراتهم و معرفتهم.

- يساهم في تنويع الصادرات حيث تعتمد معظم الدول النامية في صادراتها على الموارد الأولية خاصة المحروقات مما يعرضها لتقلبات فالإستثمار الأجنبي سيساهم في تنويع الصناعات بإقامة مصانع

الإنتاج مختلف السلع و هذا سيساهم في تلبية الاحتياجات المحلية و إمكانية التصدير نحو الخارج مما سيحسن من ميزان المدفوعات و يحقق زيادة في الدخل القومي.

المطلب الرابع: دوافع القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر

إذا تحدثنا عن الدوافع العامة للاستثمار فإننا نجدها لا تخرج عن الرغبة الملحة في تحقيق الربح، وأيضا مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وأيضا وفرة الأيدي العاملة المتخصصة في كافة المجالات وأهمها تحقيق التنمية الاقتصادية لذلك سنتطرق أولا لدوافع المستثمر الأجنبي ثم نتناول دوافع جذب الاستثمار الأجنبي.

أولا: دوافع المستثمر الأجنبي

بطبيعة الحال أن الشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب وبعض القدرات الخاصة وجان القوة متمثلة أساسا في الوفرة المالية والتفوق التكنولوجي والمهارات الادارية مما دفعت بهم إلى ممارسة أنشطة استثمارية مختلفة خارج الدولة الأم وهنا سنتطرق إلى أهم دوافع قيام الاستثمار الخارج بالمستثمر الأجنبي والتي تتركز على 3 نقاط رئيسية وهي:

1. البحث عن المصادر: يسعى المستثمر الأجنبي إلى استغلال المزايا النسبية المتوفرة في الدول المضيفة لا سيمي تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية كالنفط والغاز، والمنتجات الزراعية[1].

[1] براهمية أمال، سلايمية ظريفة، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، كلية الاقتصادية والتجارية ومختبر العلم جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 21/22-2006م.

2. الرغبة في النمو والتوسع: أن عجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع الاستثماري والتجاري في النمو والبحث عن منافد عبر الحدود الوطنية من أجل تطوير الاستغلال التجاري والحصول على أكبر قدر من الأسواق.

3. الاستفادة من انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج: يسعى المستثمر إلى الاستفادة من الانخفاض النسبي في تكاليف عناصر الإنتاج في الدول المضيفة كإيجار الأراضي وأجور العمال، بالإضافة إلى الاستفادة من انخفاض حدة المنافسة المتعلق أساسا بالسعر والجودة وتكاليف النقل.

4. **التخفيف من مخاطر الاعتماد على السوق واحد:** يسعى المستثمر الأجنبي إلى توزيع استثمارات في دول وأسواق مختلفة، يهدف واحد من الانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية ومختلف الأخطار التي يمكن التعرض لها، ويتحقق ذلك عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار في الخارج ضعيف على عكس الاستثمارات المحلية التي عادة ما يكون معامل الارتباط بينهما قوي نوعا ما، وذلك لأنها تتعرض إلى نفس الظروف التي قد تحدث في السوق[1].

5. تحث قوة التجارة الخارجية والاستفادة من السياسات الاقتصادية : يتم اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبي المباشر بهدف تجنب مختلف العوائق التي تعترض التجارة الخارجية ومن بينها الرسوم والضرائب الجمركية نظام الحصص، والإجراءات الإدارية المعقدة التي تهدف إلى تقليل من الاستيراد ومن جانب آخر الاستفادة من الحواجز والتسهيلات المختلفة المنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي جذبه وهذه الحوافز مثل تحقيق معدلات الفائدة، الحوافز الجبائية.

ثانيا: دوافع جذب الاستثمار المباشر الأجنبي من طرف الدول المضيفة:

آن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للإنسان وعديدة تختلف باختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولعل في هذا المقام نذكر أهم الأسباب التي تشجع إلى استقطاب هذا الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المضيفة وهي:

[1] محمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص: 30.

1. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية هناك العديد من الدول التي تمتلك طاقات إنتاجية وثروات طبيعية هائلة والموارد البشرية، المعادن والموارد الطاقوية والأراضي الزراعية، غير أنها لا تملك الإمكانيات المادية والمالية الكافية لاستغلالها لذلك نلجأ إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع الاستغلال الجيد لهذه الموارد

2. زيادة معيل تكوين الرأس: مالي: تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في رفع معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز في الموارد المالية، ويتحقق ذلك من خلال استغلال المدخرات المحلية المتاحة في أنشطة تعمل على زيادة الطاقة الانتاجية لاقتصاد البلد المضيف من خلال إقامة علاقات شراكة من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات وتنمية مختلف القطاعات.

3. الاندماج في الاقتصاد العالمي : تقوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدور كبير من خلال تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع والخدمات، كما تساهم في زيادة الصادرات، وبالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لسياسة اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية، والتقليل من الواردات وتحسين الأوضاع المالية للدول المضيفة وكذا تسهيل الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقتها المتميزة مع البنوك الخارجية وأسواق رأس المال خاصة بالنظر إلى الدور الهام الذي تلعبه ش م الجنسيات في الاقتصاد العالمي[1].

4. خلق فرص عمل: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص جديدة للشغل من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، وتؤدي إلى تهيئة وتدريب واستغلال الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف والرفع من مستوى العملات الوطنية من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارة الفنية.

5. الاستفادة من التكنولوجية المتقدمة: التكنولوجية من العناصر الأساسية للنمو الاقتصادي لذلك تسعى مختلف الدول للحصول عليها والتمكن من استخدامها عن طريق جذب أم الذي يسمح بنقلها من خلال القنوات الخاصة به، خاصة شم الجنسيات والفروع التابعة لها باعتبارها مصدرا هاما من مصادر توظيف المعرفة الفنية والابداع التكنولوجي وتأخذ عملية نقل التكنولوجية عدة صور من أبرزها تحفيز التقليد، وتنشيط الطلب على منتجات تقوم على تكنولوجية متطورة.

[1] حيوط محند و علي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار الهومة للصناعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 168

6. تحسين وضعية ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للاقتصاد كل بلد، ويعرف بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتيم بين القيمين هي الدولة والمقيمين في دول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة[1].

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، لذلك فانه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلق الحساب الجاري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار في:

- زيادة التدفقات الرأسمالية في حالة تبنيه الإستراتيجية الإنتاجية من أجل التصدير لأنه في هذه الحالة قد تقوم الشركات الأجنبية بالاستخدام المكثف لمدخلات الإنتاج الوطنية.

- تقليص المدفوعات الدولية في حالة تبنيه الإستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال محل الواردات بم.... الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الأسواق المحلية.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وافاقه

المطلب الاول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظهرت عدة نظريات وكل واحد منها تحاول ن تثبت وجهت نظرها فيما يخص العوامل الحقيقية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها[2]:

1. نظرية المزايا المقارنة

وهذه النظرية ترجع للمفكر الاقتصادي Ricordo والتي طرحها في سنة 1817 في كتابه مبادى الاقتصاد السياسي وتعتبر من أقدم لنظريات وهذه النظرية ترتكز بالدرجة كبيرة على التجارة الدولية من الاستثمارات المباشرة في الخارج وتقوم على نظرية المقارنة على أساس أن البلدان المتطورة يجب أن تتخصص في تصنيع المنتجات التي تمنحها خصية مميزة يمكن من خلالها أن يتحسن وضع كلا منها، وتستند هذه النظرية على فرضية مفادها عدم ثبات عوامل الإنتاج مقابل تحريك المنتجات وهذه النظرية وضع

---

[1] رحو وحيدة، مرجع سابق، ص 15

[2] قوجيل سعاد، حيزي ناجية، **معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020/2019، ص 17.

أسسها مريكاندو، وأكملها من بعده جون شيوارت ميل وآخرون، ورغم مرور ما يقارب قرنين على هذه النظرية إلا أنها تعتبر من الركائز الهامة لأسباب قيام التجارة الدولية.

2. النظرية النيو كلاسيكية

ويقود هذه النظرية كل من ohlen heckscher إلى أن اختلاف الموارد بين دول العالم هو السبب الرئيس في قيام الميزات النسبية القائمة على هبات موارد الإنتاج، وكان ohen 1933 أول من قدم شرحا لحركة رؤوس الأموال بين الدول، والذي يبين أهم عامل محرك الرأس المال الدولي هو معدل الفائدة ومع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة في رأس المال سينتقل بكل حرية ما بين أسواق المال العالمية، وقد ارجع اختلاف معدلات الفائدة ما بين الدول إلى قضية توفر رأس المال وإنتاجية رأس المال بين الدول، كما حلل الاستثمار الأجنبي كنظرية أيضا كل من macdogal 1960 و kind 1964، ورغم أن تحليلها الاستثمار المباشر هو الأساس والهدف من وراء تحليلهما والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة هو ندرية وعدم توفره بالخارج، ومن ثم فإن العائد والخارج سيكون مرتفعا إلا أن هذه النظرية لم تلقى استحسانا كبيرا وفشلت لعدة أسباب، فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز ما بين الاستثمار الأجنبي وغير المباشر، والاختلاف ما بين التوعية واضح، فقد فشلت النظرية بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع، فافتراضات ohlen من تحركات رؤوس الأموال قد لاقت قول في الحقبتين اللاحقتين لظهورها، ولكن حاليا ولكن أصبح ظاهر أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. نظرية عدم كمال السوق

وتقوم هذه النظرية على أن الشركات التي تنشط خارج حدود بلدها الأصلي أي العاملة في الخارج، أن تمتلك ميزة احتكارية أو كفاءة نسبية في أحد المجالات التالية، التكنولوجية المتطورة، تكلفة عامل رأس المال، وتقوم على أساس مستوى الإنتاج مثل إنتاج السيارات وعلى مستوى التسويق كالدعاية، وإعلان المجموعة الشركات مثل شركة كوكاكولا coca cola، وكذلك على المستوى المالي كاللجوء إلى مصادر تمويلية

مختلفة ومتنوعة أو على مستوى البحث مثل ما هو موجود في مجموعة الشركات الصيدلانية ومستحضرات الأدوية[1].

4. نظرية الميزة الاحتكارية

أو ما يطلق عليها بنظرية احتكار القلة للاستثمار الأجنبي المباشر التي جاء بها الاقتصادي الكندي hymer في سنة 1960 وهو الذي انتقد نظرية الكلاسيكية حيث اعتبر hymer أن اختيارات الشركات للعمل والنشاط في الحقل الدولي و العالمي يتبع من إرادتها ورغبتها في تحقيق الربح الأكثر من التجمعات الصناعية واستغلالها لهذه الركيزة الصناعة العالمي، وهذه الشركات العالمية تتمتع بعدة مميزات منها اعتماد أسعار بيع مرتفعة عندما وهذا ما يجعلها تتمتع بأسواق واسعة وكبيرة تتحكم فيها وتحتكرها نتيجة العدد الهائل للمستهلكين وعدم انتظامهم في حتى تضمن الشركات تموقعها في الخارج لابد أن تمتلك ميزة خاصة بها تمكنها من احتكار السوق (مثل: الميزة التكنولوجية أو التنظيمية) وقادرة على تسويقها إلى المناطق المختلفة من العالم.

5. نظرية تدويل الانتاج

تدويل الانتاج اصبحت من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتكز على فكرة أن الشركات التي ترغب في تطوير أسواقها الداخلية، وذلك عندما تكون هناك انتقال يمكن نجزه بتكلفة أقل داخل اطار الشركة فالنظرية ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طوعية لظاهرة عدم كمال الأسواق الدولية للسلع والخدمات، وفكرة تدويل الانتاج كانت قدمت أولا من طرف kaydore 1934، ثم طورها cuass 1937، كما عمل على تطويره أكثر benirson 1961، وأصبحت من نظريات تؤكد على أنه من الأجنبي المباشر وهذه النظرية تؤكد على أنه من الأحسن بالنسبة للشركة العالمية خلق فرع كامل لها في الخارج بدلا من التصدير، ولقد بين Rugman 1981-1982 أن مفهوم تدويل الإنتاج وحدة يحتوي على نظرية عامة للشركات المتعددة الجنسيات، فالتعريف الأساسي التدويل الإنتاج، هو أنه "عملية جعل السوق الدولي داخل

[1] قوجيل سعاد، حيزي ناجية، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

سيطرة الشركة وهذه الشركة أو الشركات تعتبر الحدود الوطنية لاستغلال المميزات التي تمتلكها الشركة في صورة حجم كبير[1].

6. نظرية عدم كمال رأس المال

تهتم هذه النظرية بخاصية وهي أنها لا ترتبط بشركة واحدة ولكن بمجموعة من الشركات متواجدة في منطقة نقدية واحدة ولقد اعتبر المفكر Albert 1970، حيث أنه بين أن عدم كمال الأسواق المالية هو السبب في ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى أنه عندما يكون هناك مخاطر جراء تغيرات في سعر الصرف، فإن ش م الجنسيات من البلد ذو العملة القوية تكون ذات ميزة تنافسية وبالتالي تشجع للاستثمار المباشر في البلد ذو العملة الضعيفة.

7. نظرية توزيع المخاطر

ولقد ركزت هذه النظرية على مبد توزيع المخاطر من أجل شرح ظاهرة الاستثمارات الأجنبي المباشر في منطقة معينة، وأن عملية توزيع المخاطر تتضمن إنتاج سلع جديدة واقتحام أسواق جديدة أو تقليد منتوجات الشركات الأخرى فقد أكد colen 1975، على أن نطرح توزيع المخاطر تجعل من وجود استمرارية للشركات العالمية في الخارج وذلك من أجل تعظيم أرباحها على تدنية المخاطر المرتبطة بنشاطها، وعملية تدنية المخاطر تقوم على توزيع الأنشطة و وتنويعها، ومن ثم تختلف عائدات الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى.

8. نظرية دورة حياة المنتوج

رائد هذه النظرية هو vernon حيث كتب في مقال له سنة 1966 من كتاب سنة 1970 حيث قام بشرح مفصل لتبادلات المرتكزة أساس على خصوصيات وميزات بعض المنتجات منها الاختراعات والاكتشافات على مستوى السير الصناعية توفير المناخ الملائم للتبادلات السلعية وبوتيرة مستمرة هذه السلع أو المنتجات تكون غالبا في بداية المرحلة المرتفعة للأسعار أي مكلفة ويتم توزيعها أو تسويقها على

[1] قوجيل سعاد، حيزي ناجية، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

المستوى المحلي وبالتالي ارتفاع الطلب المحلي عليها وبالتالي فإن إنتاج كميات كبيرة يؤدي إلى انخفاض تكلفة هذه المنتجات مما سيدفع بالمنتجين المحليين إلى التفكير في تسويقها إلى أسواق خارجية أي ينتقلون إلى مرحلة التصدير[1].

وهنا تسعى الشركات إلى البحث عن أسواق جديدة خارجية ومناطق إنتاجية من خلال التمركز في مواقع جغرافية خارجية غالبا ما تتميز بانخفاض تكاليف عوامل الإنتاج على رأسها اليد العاملة، وبالتالي فإن مسار المنتوج من مرحلة إلى مرحلة حسب vernon سماها بدورة حياة المنتوج

المطلب الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر و العولمة

الاستثمار الأجنبي والعولمة: أدت عمليات التحرير الاقتصادي، المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا كبيرا لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة. وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.

وقد استفادت الدول الحديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي ومن تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة التحقق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة. وشجع ذلك دولا نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق. كما أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمدا بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة.

ومع التوجه الى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه، فإن

[1] قوجيل سعاد، حيزي ناجية، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضا حافزا إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

المطلب الثالث: اتجاهات الاستثمار وافاقه

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 35 في المائة في عام 2020، لتصل إلى تريليون دولار بعد أن بلغت 1.5 تريليون دولار في العام السابق. وأدت عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى إبطاء المشاريع الاستثمارية القائمة، ودفعته آفاق الركود الشركات المتعددة الجنسيات إلى إعادة تقييم المشاريع الجديدة, وشوفت الاقتصادات المتقدمة أشد، انخفاض حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 58 في المائة، ويرجع ذلك جزئية إلى إعادة هيكلة الشركات والتدفقات المالية داخل الشركات. أما في الاقتصادات النامية، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة أكثر اعتدالا وصلت إلى 8 في المائة، مما يعزي أساسا إلى صمود التدفقات في آسيا، ونتيجة لذلك، شكلت الاقتصادات النامية، ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، بعد أن كانت تستأثر بأقل بقليل من النصف في عام 2019 **(الشكل 1)**

وثمة تباين شديد بين أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر وأنماط أنشطة المشاريع الجديدة حيث تتحمل البلدان النامية وطأة تراجع الاستثمار. ففي هذه البلدان، انخفض عدد المشاريع التأسيسية المعلنة بنسبة 12 في المائة، وانخفض عدد صفقات تمويل المشاريع الدولية - المهمة للبني التحتية - بنسبة 14 في المائة. أما في الاقتصادات المتقدمة، فقد تراجعت الاستثمارات التأسيسية بنسبة 19 بينما زاد تمويل المشاريع الدولية بنسبة 8 في المائة. والاستثمارات التأسيسية وتمويل المشاريع عنصران حاسمان للقدرة الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، وبالتالي لافاق الانتعاش المستدام[2].

وقد تراجعت جميع عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر. وأدى الانكماش العام في أنشطة المشاريع الجديدة، إلى جانب تباطؤ عمليات الدمج والتملك عبر الحدود، إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار في رأس المال بأكثر من 50 في المائة. ومع تراجع أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بنسبة 36 في المائة في المتوسط،

[1] **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقايا**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية فيالأقطار العربية، العدد 2004، السنة الثالثة، ص 14.

[2] تقرير الاستثمار العالمي 2021، منشور للامم المتحدة صادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2021، ص 01.

تقلص أيضاً حجم أرباح الشركات الفرعية الأجنبية المعاد استثمارهاء والتي تشكل جزءا هامة من الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات العادية.

وتركز أثر الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في النصف الأول من عام 2020. أما في النصف الثاني، فقد انتعشت عمليات الدمج والتملك عبر الحدود وصفقات تمويل المشاريع الدولية انتعاشة كبيرة. ولكن الاستثمارات التأسيسية - الأهم للبلدان النامية - واصلت اتجاهها السلبي طيلة عام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2021

الشكل رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، على نطاق العالم وحسب مجموعة الاقتصادات، 2007-2020 (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

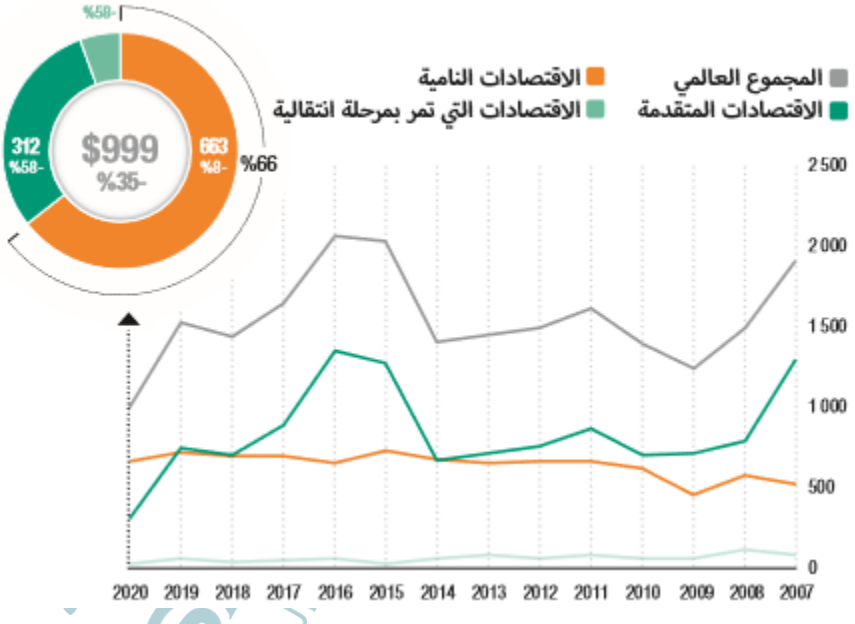

تباينت اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر تباينا شديدا بحسب المناطق

صمات الاقتصادات العلمية في وجه العاصفة أفضل من الاقتصادات المتقدمة. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تضررت أكثر نسبية من جراء تأثير الجائحة على الاستثمار في الأنشطة الكثيفة الاستخدام السلاسل القيمة العالمية والأنشطة القائمة على السياحة والموارد. وأدى تباين الحيز المالي المتاح لبدء تنفيذ تدابير الدعم الاقتصادي بدوره إلى فوارق إقليمية.

وتراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة بين المناطق النامية، حيث بلغت 45 في المائة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و16 في المائة في أفريقيا. وفي المقابل، زادت التدفقات إلى آسيا بنسبة 4 في المائة، لتستأثر المنطقة بنصف الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2020، وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاض شديدة بنسبة 58 في المائة.

وأدت الجائحة إلى زيادة تدهور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة هيكلية والاقتصادات الهشة. وعلى الرغم من أن التدفقات الواردة إلى أقل البلدان نموا ظلت مستقرة، فقد انخفضت إعلانات الاستثمارات التأسيسية بمقدار التصف، وتراجعت صفقات تمويل المشاريع الدولية بمقدار الثلث، وانخفضت أيضا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40 في المائة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبنسبة 30 في المائة إلى البلدان النامية غير الساحلية

وانهارت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة 80 في المائة بينما انخفضت هذه التدفقات بحدة أل في أمريكا الشمالية (42 في المائة). وظلت الولايات المتحدة أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، تليها الصين (الشكل 2).

الاستثمار الخارجي يهوي في جميع أنحاء العالم، باستثناء آسيا

في عام 2020، قلصت الشركات المتعددة الجنسيات من البلدان المتقدمة استثماراتها في الخارج بنسبة 56 في المائة، لتصل إلى 34 مليار دولار - وهي أدنى قيمة منذ عام 1996. ونتيجة لذلك، انخفضت حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتجهة إلى الخارج إلى مستوى قياسي بلغ 47 في المائة، وعلى غرار التدفقات الداخلة، أدى التقلب الشديد في التدفقات الواردة عبر الهيئات الوسيطة إلى زيادة انخفاض الاستثمارات الواردة من الاقتصادات المستمرة الرئيسية. وانهار إجمالي الاستثمارات الخارجة من الشركات الأوروبية المتعددة الجنسيات بنسبة 80 في المائة ليصل إلى 74 مليار دولار. وتراجعت التدفقات الخارجة من هولندا والمانيا وايرلندا والمملكة المتحدة. وظلت التدفقات الخارجة من الولايات المتحدة تابعة في مستوى 93 مليار دولار. أما استثمارات الشركات اليابانية المتعددة الجنسيات - وهي أكبر الجهات المستثمرة في الخارج في السنتين الماضيتين - فقد انخفضت بمقدار النصف لتصل إلى 116 مليار دولار.

وتضررت أيضا التدفقات الخارجة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تستند إلى حد بعيد إلى أنشطة الشركات الروسية المتعددة الجنسيات القائمة على الموارد الطبيعية، حيث انخفضت بمقدار ثلاثة أرباع

الشكل رقم 02: تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافدة في أكبر 20 اقتصاد مضيفا للاستثمارات في 2019، 2020

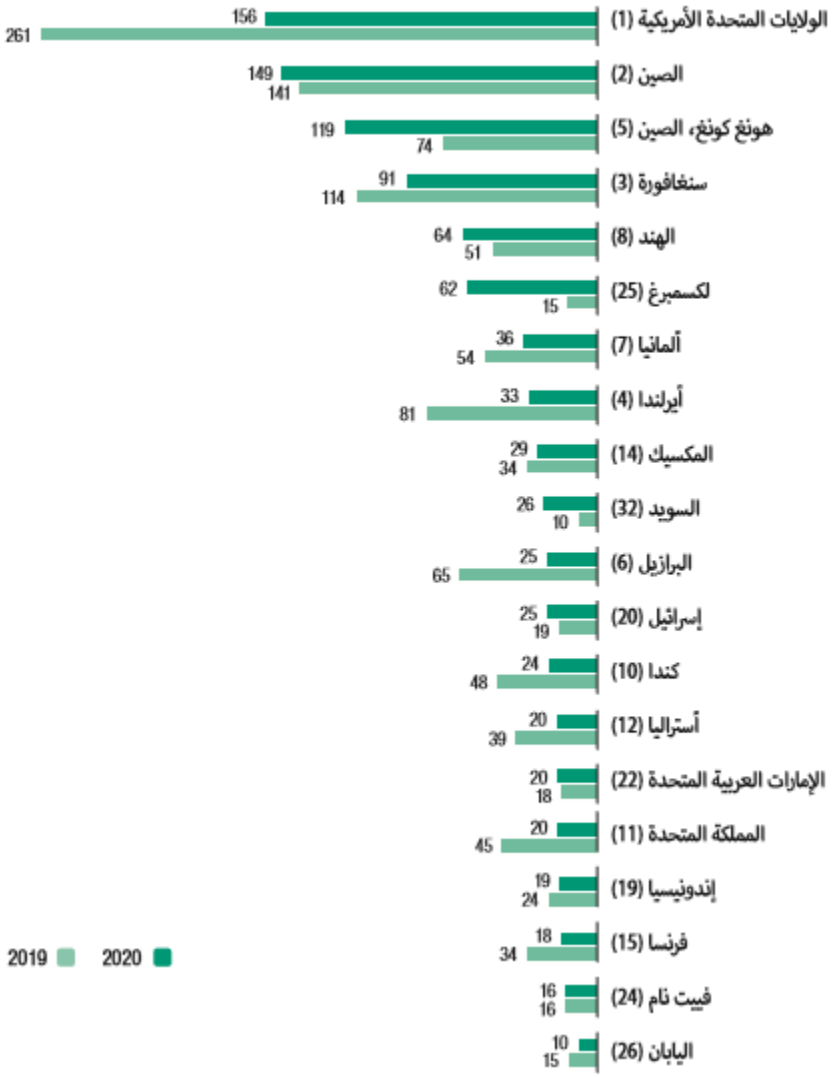

من المتوقع أن تصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى أدنى مستوياتها في عام 2021 تم تستعيد بعض مكاسبها بزيادة تراوح بين 10 في المائة و15 في المائة. ومع ذلك، ستظل تلك التدفقات أقل بنحو 25 في المائة من مستوى عام 2019 وأقل بأكثر من 40 في المائة من أعلى مستوى وصلته آخر مرة في عام 2016. وتبين التوقعات الحالية زيادة إضافية في عام 2022، يمكن أن تعيد، حسب الحد الأعلى من التوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوى عام 2019 البالغ 1,5 تريليون دولار.

ويعكس الانتعاش المتواضع فسية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي المتوقع العام 2021 علم اليقين المستمر بشأن إمكانية الحصول على اللقاحات، وظهور طفرات جينية في الفيروسات، وتأخر إعادة فتح القطاعات الاقتصادية. ولن تترجم زيادة النفقات على الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة مباشرة إلى انتعاش سريع للاستثمار الأجنبي المباشر، مثلما يؤكده التناقض الحاد بين التوفيات المتفائلة بشأن النفقات الرأسمالية والتوقعات الانكماشية المتعلقة بإعلانات المشاريع التأسيسية

وسيتفاوت انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المتوقع أن تدفع الاقتصادات المتقدمة عجلة النمو العالمي في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتوقع أن يبلغ النمو في عام 2021 نسبة 15 في المائة (انطلاقا من خط أساس يستثني التدفقات الواردة عبر الهيئات الوسيطة)، بفضل قوة أنشطة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود وبفضل الدعم الواسع النطاق للاستثمار العام. وسيستمر صمود تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آسيا (8 في المائة)؛ فقد برزت المنطقة باعتبارها وجهة جذابة للاستثمار الدولي طيلة فترة الجائحة. ومن غير المحتمل حدوث انتعاش كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي في الأجل القريب، فهاتان المنطقتان تعانيان بقدر أكبر من مواطن الضعف الهيكلية ولهما حيز مالي أضيق وتعتمدان اعتمادة شديدة على الاستثمارات التأسيسية، التي يتوقع أن يظل مستواها متدنية في عام 2021

وتؤكد المؤشرات المبكرة – مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأشهر الأولى من عام 2021 - تباين مسارات عمليات الدمج والتملك عبر الحدود والمشاريع الجديدة. وظلت أنشطة الدمج والتملك عبر الحدود مستقرة عموما في الربع الأول من عام 2021، ويتزايد عدد صفقات الدمج والتملك المعلن عنها، مما يشير إلى احتمال حدوث طفرة في وقت لاحق من العام. وفي المقابل، لا تزال الاستثمارات التأسيسية المعلنة ضعيفة.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث نستنتج ان الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ بمجرد امتلاك المستثمر بصفة كلية او جزئية لمشروع خارج بلده الأم وهذا النوع من الاستثمار تنتهجه الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن الموارد الطبيعية والتكاليف المنخفضة وكذلك البحث عن اسواق لتعريف منتجاتها لكي تحافظ على استمراريتها وتمويها حيث اثرت جائحة كورونا على الاستثمار الاجنبي المباشر في بلدان العالم بدرجات متقاربة.

إعداد صفحة وموقع ساهلة ماهلة
SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

1) **الاستثمار الأجنبي المباشر – تعريف وقايا**، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية فيالأقطار العربية، العدد 2004، السنة الثالثة.
2) بن مسعود عطاالله، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد 24، جامعة زيان عاشور الجلفة.
3) شريط زينة، محروق بشرى، **محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018)**، مذكرة لنيل شهاد الماستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، الجزائر، 2020/2019.
4) قوجيل سعاد، حيزي ناجية، **معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2020/2019.
5) كامل بكري، **التنمية الإقتصادية**، بيروت: الدار الجامعية.

المراجع الأجنبية:

1) Claire Maingy, **les investissements directs étrangers dans les pays en développement: la diversité des impacts**, revue région et développement, 2004.

SAHLA MAHLA
منصة رقمية لمذكرات التخرج في الجزائر